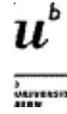




Brookings-Bern Project on Internal Displacement



سياسة أوغندا تجاه النازحين داخليا

جوي ميللر

■ التشاور مع النازحين داخليا ومجتمعاتهم، وخاصة فيما يتعلق بالأمن والعودة وقضايا الأرض

■ نشر قوات شرطة مدربة تدريباً جيداً، بما فيهم النساء، في المخيمات ومناطق العودة

■ تحسينات في نظام توزيع الموارد من الإدارة المركزية إلى إدارة المحافظات

■ إنشاء نظام قضائي يؤدي وظائفه ويشتمل على آليات لحل نزاعات الأراضي وحماية حقوق الممتلكات في مناطق العودة

■ زيادة الأمن، وإعادة بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية في مناطق العودة.

وفي ختام ورشة العمل، قام الوزير الأوغندي للإغاثة والاستعداد للكوارث، السيد ترسييس كابويغاييري، بإلزام الحكومة "ببذل أقصى الجهود للتأكد من تناول قضايا الانتقاد حيثما تكون الانتقادات مشروعة وصحيحة ... والسنة القادمة ستشهد وضعاً مختلفاً". ومنذ انعقاد ورشة العمل اشتركت الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة في عملية سلام جلبت الأمل للنازحين المتواجدين في أوغندا. وإنجاح عمليات العودة يجب تطبيق السياسات والخطط وعدم الاكتفاء بالإعلان عنها فقط. إن الحكومة الأوغندية تحتاج لاتخاذ خطوات لتعزيز عمليات العودة الآمنة والمستدامة للملايين من الناس.

تشغل جوي ميللر (jmilller@brookings.edu)

منصب مساعدة أبحاث رئيسية في مشروع بروكنغز-

بيرن وكانت مسؤولة عن تنظيم ورشة العمل في

كامبالا. يمكنكم الاطلاع على تقرير ورشة العمل ووثائق

أساسية على: www.brookings.edu/fp/projects/

idp/conferences/contents.htm#Uganda

١. انظر نشرة الهجرة القسرية رقم ١٩ FMR19/EMR19Brookings.pdf

٢. يتوفر البيان الصحفي الذي عقد قبل الزيارة على www.unhcr.ch/hurricane/hurricane.nsf/view01/50C46C08623F73FEC12571A1004DCA32?opendocument

٣. www.uhrc.org

بالنازحين داخليا ومشروع بروكنغز بيرن حول التشرذم الداخلي ورشة عمل مدتها يومين في كامبالا - واستضافتها الحكومة الأوغندية - لتحديد التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة أوغندا تجاه النازحين داخليا والعمل تجاه الحلول العملية. وذكر كيلين المشاركين بأن "عمل أي سياسة لا يمكنه التوقف عند تبنيها فقط، فالإرادة السياسية لوضع الأولويات، والتعاون والتنسيق سيتكون هامة جدا في تنفيذ السياسة ومساندة حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا".

لقد جمعت ورشة العمل بين أكثر من ١٠٠ مشارك - ممثلين عن الحكومات، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، والشرطة، والأمم المتحدة، والحكومات المانحة، ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وزعماء النازحين داخليا والباحثين. لقد انعقدت ورشة العمل بعد أن تولى الموظفون الحكوميون المحليون والإقليميون المنتخبون حديثاً مناصبهم بوقت قصير، وبالتالي فقد قدمت لكثيرين من الموظفين أول فرصة للقاء بعضهم البعض لمناقشة تنفيذ السياسة القومية تجاه النازحين الداخليين ولقاء ممثلي المجتمع الدولي وأعضاء المجتمع الدولي وجهها لوجه لمناقشة النزوح الداخلي.

لقد ناقشت ورشة العمل المعوقات الرئيسية أمام تنفيذ هذه السياسة، وهي عدم وجود الاتصال بين السلطات الوطنية والمحلية، وقلة التشاور مع النازحين داخليا أو الاتصال بهم، ووجود قوة الشرطة قليلة الموارد أو غيابها في معظم الحالات، ووجود نظام غير فعال لتوفير الموارد للحكومة المحلية والاهتمام غير الكاف لقضايا الأرض والترتيبات الأخرى لعودة النازحين الآخرين.

وطالب المشاركون بالتالي:

■ النشر الموسع لسياسة التعامل مع النازحين داخليا للتشجيع على تواجد اهتمام أكبر بإمداداتها والتشجيع على تنفيذها

■ بناء المعرفة والمهارات لدى موظفي الحكومة المحليين ومتوسطي المستوى ليتمكنوا من تنفيذ السياسة بفعالية

■ الانخراط الفعال لجميع الوزارات ذات العلاقة في تنفيذ السياسة

يوجد في أوغندا عددٌ هائلٌ من النازحين داخليا يقدر بأكثر من ١,٧ مليون نازح، أي أكثر من ٧٦٪ من تعداد السكان المحليين، ورغم أن أوغندا من بين الدول القلائل التي لديها سياسة تجاه النازحين داخليا، إلا أن التطبيق غير الفعال لهذه السياسات يعني أن الكثير من النازحين داخليا لا يزالون يواجهون تهديدات أمنية، إضافة إلى وصول محدود للمساعدة الإنسانية، وصعوبات عند العودة إلى أوطانهم.

لقد تعرض حوالي ٩٠٪ من سكان شمال أوغندا للتشريد نتيجة للصراع الذي دار بين جيش الرب للمقاومة والحكومة، وتسبب المسلحون المغيرون على الماشية القادمين من منطقة كاراموجا الشمالية الشرقية في وقوع عمليات نزوح إضافية. لقد عاشت أغلبية النازحين داخليا في مخيمات قدرة ومهملة، عاش فيها بعضهم لعشر سنوات، حيث يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان والأمراض والحرمان.

لقد تم تبني سياسة أوغندا تجاه النازحين داخليا في عام ٢٠٠٤ بعد زيارة فرانسيس دينغ، الممثل الخاص السابق للأمم المتحدة للنازحين داخليا. وتعتمد هذه السياسة على المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، وتلزم الحكومة على حماية مواطنيها ضد النزوح الاعتيادي وتضمن حقوقهم أثناء النزوح وتعزز الحلول المتينة من خلال تسهيل العودة الطوعية وإعادة التوطين والاندماج وإعادة الاندماج.

لقد قام فالتر كيلين، الممثل الخاص للأمم المتحدة للممتل العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا، بزيارة عمل مدتها ستة أيام إلى أوغندا في يوليو ٢٠٠٦ بدعوة من الحكومة. وقد لاحظ السياسة الوطنية الممتازة لأوغندا وشجعه التحسين النسبي في الأمن في الشمال. لكنه أبدى قلقه من أن المشاكل الإنسانية الخطيرة ومشاكل حقوق الإنسان مستمرة في مخيمات النازحين - الظروف الصحية والصرف الصحي المتدنية، وعدم الوصول إلى المدارس وعدم توفر المدرسين، والمستويات العالية للعنف الجنسي والعنف الجنساني. وقد استمع إلى شهادات عن الحصانة المؤسسية المنتشرة، والتي تشمل أعضاء قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ووحدة الدفاع المحلية التي تنتهك أحيانا حقوق الناس المسؤولة عن حمايتهم.

وفي محاولة لتناول هذه القضايا، عقد الممثل الخاص للأمم المتحدة للممتل العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة